اللسانيات البنيوية

بوصفها علماً

روجيه . ج . فان دي فيلد
ترجمة : منذر عياشي

تمهيد :

لقد أعلن كثيرون ، بمن فيهم البنيويون أنفسهم ، موت البنيوية . وهذا يعني أنه لا يوجد قبل نص ترجمة البنيوية عربياً سوى نص موتها غربياً . واذا كان ذلك كذلك ، فثمة سؤالان يتبادران الى الذهن : لماذا نقوم بهذه الترجمة ؟ وماذا بعد البنيوية ؟

١ ـ دوافع الترجمة

ليست ترجمة البنيوية متعة عبثية . فموتها يمثل حدثاً فريداً في تاريخ العلم والأفكار لا يقل قيمة وأهمية عن « حدث » البنيوية نفسها في تنشيط العلم والأفكار . واذا كان حقل البنيوية هو هذا ، فإن ترجمتها لتروم أيضا أن تلتقط ـ عبر نصها الأصل ـ لحظتين من لحظات التاريخ العلمي في العصر الحديث : لحظة النشوء البنيوي ، ولحظة التجاوز البنيوي . وبهذا ، فإنها ستكشف لنا عن قيمة البنيوية في لحظتها الأولى ، كما ستبين لنا أهميتها في لحظتها الثانية .

واذا كان هذا هو مقام الأهمية الأول في نظرنا بالنسبة الى هذه الترجمة ، فثمة مواطن أخرى للأهمية ، نوجزها على ضوء هذه الترجمة فيما يلي :

أ ـ لقد امتلأت الساحة الثقافية العربية بكتابات وكتابات مضادة عن البنيوية . ولكنها لم تشكل ، في مجموعها ، مقاربة كلية ، وشاملة ، ودقيقة لها . وذلك لأن كثيراً من هذه الكتابات قد ساهم ، بوعي من الكتاب أنفسهم أو من غير وعي ، إما بتكوين مفهوم مغلوط كان الدافع اليه غايات ايديولوجية لا علاقة للعلم بها . وإما بتشكيل صورة مشوهة لأن الباحث لم يستند في مكتوبه

الى المصادر الأساسية والمراجع ذات الصلة المباشرة بهذا الموضوع . ولعلنا نستطيع أن نضيف الى هذا قضية الترجمة ومشكلات نقل المصطلحات .

ب ـ والأمر الآخر الذي دفعنا الى القيام بهذه الترجمة ، يتجلى في خصوصية الموضوع من جهتين :

أولا ـ لأن البنيوية عرفت في الساحة الثقافية العربية من خلال صلتها بالأدب ونقده في معظم الحالات ، ولم تعرف إلا قليلا من خلال صلتها بالبحث اللساني ، مع أن اللسانيات هي الأصل في نشوء البنيوية .

ثانيا ـ لأن موضوع البحث في هذا الفصل ، يقف بنا منهجيا على الأصول العلمية ، والتصورات النظرية ، والمفاهيم التجريبية ، والممارسات التطبيقية التي قامت عليها البنيوية في دراستها للغات الانسانية . واذا كانت هذه الأصول تشكل العدة المعرفية التي لا غنى عنها لأي باحث مهما كان اتجاهه وموضوع بحثه ، فانها تشكل أيضا الأرضية المستقبلية لأي بحث يتطلع الى تجاوز البنيوية وجملة النتائج التي وصلت اليها .

واذا كان ذلك كذلك ، فان هذه الترجمة تحقق عربيا ما أراد النص الأصل أن يحققه غربيا ، خاصة وأن الحضارة العربية هي حضارة الكلمة وميدان خصب للدراسات اللغوية والانسانية .

٢ ـ البنيوية وما بعدها

لقد كانت البنيوية في مرحلتها الاولى أو في مرحلتها الكلاسيكية نظاماً مغلقاً . وإن أي نظام تكون هذه طبيعته ، وصفته ، وطريقته في بناء التصورات واستخراج المفاهيم ، وإقامة النظريات واقتراح الحلول ، لا يستطيع أن يلم بالظواهر المدروسة من كل جوانبها . بل انه لا يستطيع أن يتعمق دراسة الظواهر من جانبها الواحد : فهو لا يقوى على القبض على قوانين انتاجها من جهة ، كما لا يقوى على دراسة آثارها من خلال العلاقات البنيوية التي تقيمها مع غيرها ، كتلك التي تماثلها أو تدخل معها في اطار نسقي واحد . ولذا ، نجد أن بعض البنيويين قد قدم ، من داخل البنيوية ، مقترحات ، وفرضيات عمل ،

وتفسيرات جديدة لدراسة الظواهر ، تجاوز بها البنيوية الى ما بعدها . وقد كان من بين تلك النظريات التي مارست نقداً للبنيوية وتجاوزت به نظامها المغلق ، النظرية التوليدية لتشومسكي . ثم ما لبثت هذه أن واجهت بدورها نقداً أدى الى توسعها لتشمل حقولا معرفية لم يـولها آبـاء الدرس اللغـوي الحديث (سوسير ، بلومفيلد) حقها . واننا لنجد الدراسات الدلالية مثلا على ذلك . وبهذا المعنى يكون موت البنيوية قد دشن بنيوياً عصر ما بعد البنيوية . وان هذا ليعني على الصعيد نفسه أيضا أن البنيوية قد انتقلت من مرحلة انغلاقها نظاماً الى مرحلة انفتاحها على نظم أخرى قابلة للتعديل ، والتجريب ، والتجاوز .

وإذا عدنا الى هذا الفصل الذي ننقله الى العربية ، فسنجد أنه يقدم البنيوية في مرحلتيها . ولعلنا نستطيع أن نوجز نقاط الأهمية فيه من خلال الأمور التالية :

١ ـ لقد قدمت البنيوية نفسها بوصفها منهجا دقيقا . فاخترقت بذلك معظم العوائق التي كانت تقف عائقاً دون احراز تقدم علمي في فهم الـظواهر ودراستها .

٢ ـ وقدمت البنيوية نفسها بوصفها وعيا نقديا . فحركت بذلك كثيرا من الأمور الساكنة ، وأخرجتها من اطار البدهيات المستقرة الى اطار الفرضيات ، وأخضعتها الى امتحان تحليلي شديد الانضباط .

٣ ـ وقدمت البنيوية نفسها بوصفها علما للنسق لغة ومعرفة ، فوجد العلم فيها نفسه يتحول من فوضى تراكم المعلومات الى نظام البناء العلمي ، ومن تكديس الأشياء الى نسق المضمار العقلي الموظف للأشياء والدارس للعلاقات القائمة بينها ، أي للبنية .

٤ ـ وقدمت البنيوية نفسها ، بعد تطورها ، بوصفها رؤية قابلة للتغير ، وغير ممتنعة عن الانفتاح والتطور . فانتقلت بذلك من المرحلة الـوصفية الاستقرائية في مقاربة الظواهر الى المرحلة الاستنباطية التي لا تكتفي بملاحظة الأشياء وبتعريبها ، بل تسعى الى اكتشاف القوانين الكامنة خلفها والمنتجة لها .

وبهذا صارت البنيوية ، من منظور ابيستمولوجي ، علماً دارساً للظواهر من خلال أنساقها ، وعلماً ناقداً لنفسه في الوقت ذاته . وقد أدى هذا الأمر بها ليس فقط الى تجاوز غيرها من المناهج ، ولكن أيضا الى تجاوز نفسها .

ولكي نجيب - بعد هذا العرض - على السؤال الذي طرحناه بداية (ماذا بعد البنيوية ؟) ، نقول : إنه لا يوجد بعد البنيوية سوى البنيوية . ولقد يثير هذا التأكيد جدلاً كثيراً ، ولكنه لن يكون في المحصلة سوى جدل بنيوي . وتلك هي أيضا بنيوية مرحلة ما بعد البنيوية . واذا كان الفصل الذي اقتطفناه من كتاب « مدخل الى المنهجية البنيوية للسانيات - Introduction a la Methodologie Structurale de Linguistique » يثبت هذا الأمر على نحو من الانحاء ، فانه يقدم أيضا صورة واضحة عن الطريقة التي تعمل اللسانيات البنيوية فيها ، كما يقدم اضاءة عن الأسس التي تقوم عليها . وانه ليكشف أيضا عن مقدار التطور الذي مرت به بدءاً من البنيوية الكلاسيكية وانتهاء بالنظرية التوليدية .

المترجم

oooo

اللسانيات البنيوية بوصفها علماً

١ ـ نقطة انطلاق وجهة نظر فلسفة العلوم

إن دراسة معمقة للسانيات أمر ممكن انطلاقاً من النظر في بعض المقترحات الأساسية . وسنكتشف وجود هذه المقترحات في مختلف اتجاهات اللسانيات البنيوية التي سنعرضها في هذا الفصل . ولذا ، فإننا ننوي أن نصوغها وأن نفحص النتائج على مستوى فلسفة العلوم . وبما أن بعض الحدود تفرض نفسها هنا في هذا التقديم ، فإننا لن نقف إلا عند السمات الجوهرية للنظريات البنيوية .

وإننا سنتوقف ، من جهة أخرى ، عند التحليل العام للتيارات البنيوية الأوروبية والأمريكية . وإن دراسة عن اللسانيات الأمريكية أكثر تفصيلاً ستكون موضوع كتاب آخر . أما ما يخص البنيويات الأوروبية ، فسنقدم سماتها الجوهرية في الفصل الرابع من هذا الكتاب .

فيما يتعلق بالتصورات وبوجهات النظر العامة للسانيات البنيوية ، وكذلك بأسسها المنهجية ومواقفها الجوهرية على مستوى فلسفة العلوم ، فإننا نصوغ المقترح الأساسي التالي :

تبدو اللسانيات البنيوية ، من وجهة نظر علم المنهجة العام ، وكأنها علم يمثل موضوعه درجة عالية من التعقيد . إنها علم النسق : (علم نسقي) وعلم المنهج .

٢ ـ اللسانيات بوصفها علماً معقد الموضوع

إذا انطلقنا من المبدأ القائل إن كل الظواهر اللسانية ـ مهما كان دورها ، وطبيعتها ووظيفتها أو تحققها ـ تبع لميدان العلوم المرتكزة على اللغة (علم الأدب والاتصال ، فقه اللغة ، علم النفس الاجتماعي أو الادراكي ، علم الاشارة ، علم الدلالة ، علم الاجتماع ، الى آخره) ، فانه من الممكن تحديد الموضوع الخاص للسانيات البنيوية بدقة .

ليست المادة اللسانية في كليتها هي التي تقرر جوهرياً التوجه العلمي للسانيات البنيوية : فمنذ أمد بعيد في الواقع ، كانت هذه المادة تشكل موضوع الدراسة اللغوية . ولو لم تكن اللسانيات البنيوية قد تمحورت على تحديد دقيق لموضوعها ، لما تميزت جوهرياً من الاتجاهات التي يمثلها القواعديون الجدد ، وفقهاء اللغة الانسانيون ، أو القواعديون المعياريون والعقلانيون للقرن الثامن عشر .

تتخذ اللسانيات التاريخية موضوعاً لها وقائع من خارج اللغة ، كما تتخذ ، ولكن بدرجة أقل ، وقائع من داخل اللغة . أما الموضوع الخاص للسانيات البنيوية ، وهذا فارق جوهري ، فليس على الاطلاق ما يحمل اسم اللغة ، ولكنه كما يسميه فيرديناد دي سوسير اللغة[1] وهو واحد من المؤسسين للبنيوية في أوروبا الغربية . ويقول آخر ، إن ما يكون موضوع اللسانيات البنيوية بالدرجة الأولى ، وهو موضوع عالي التعقيد ، إنما هو نسق اللغة .

إن المفهوم الأساسي للغة كما يجب أن يُقبل هنا إذن ، إنما هو بالمعنى الذي قصده سوسير : إنه النسق الاجتماعي الموجود في أساس أشكال الاستخدام الفردي . ولنلاحظ أن حصر الموضوع في الواقع الداخلي للغة سيضطرنا الى الاحتكاك بمجموعة من وجهات النظر الخاصة تتعلق باستقلال النسق ومتواليته ، كما تتعلق بعدد محدود من قواعد النسق . إلا أن التصور البنيوي للنسق يقوم على الاقتراح التالي ، حيث الموضوع ، كما في العلوم الدقيقة يجد نفسه خاضعا الى مثالية علمية :

يوجد في أساس ظواهر اللغة ، نسق متجانس ، ويقع على عاتق اللسانيات ، قبل القيام بأي مهمة أخرى ، أن تحيط بتعقيده الداخلي وتماسكه الوظيفي .

ويستدعى فحص هذا المقترح تأمل وجهات نظر أخرى أساسية . وهذا سيجعلنا جزئياً نستبق الكلام عن الملاحظات التي سنقدمها فيما بعد بخصوص اللسانيات بوصفها علماً للنسق .

ثمة أمر مثالي يوجه التصورات البنيوية للنسق . وهذا يعني أن كل الأعضاء في مجتمع لساني واحد يمتلكون ـ لكي ينجزوا فعل الكلام ـ نوعاً من الطاقم

المتماسك ، ولهذا الطاقم طبيعة اجتماعية وتواضعية بآن معاً[٢]. ويحاول هذا الكل أن يعيّن الصيغ التالية : « الترسيمة اللسانية الأساسية »[٣]، « النموذج الأساسي »[٤] « نموذج سلوك الاتصال الإشاري »[٥]، « تجميع معايير السلوك التواضعية تجميعاً متماسكاً »[٦]، الى آخره ، وتشكل هذه الترسيمة موضوع اللسانيات . ذلك لأنها مصممة مثل النسق اللساني بذاته ، وبوصفها « اللغة في ذاتيتها اللغوية »[٧]. وأكثر من ذلك أيضاً ، فإن البنيوية تدافع عن استقلال هذا النسق إزاء الأفعال المشتركة والعوامل التي هي خارجة عنه[٨]. وإنه لمن أجل هذا ، يجب أن يكون النظر في الدور التاريخي بوصفه بعداً غير لغوي . ومما لا ريب فيه ، أن مثل الانتاج اللغوي كمثل الظواهر والصيرورات الأخرى . إنه يجري في التتابع الخطي للزمن . ولكن هذه الزمانية تمثل عرضاً بحتاً بالنسبة الى اللغة بوصفها نسقاً عاملاً[٩] وفي النتيجة ، فإن اللسانيات البنيوية تلح أولاً على الجوانب غير التاريخية للنسق المصمم بوصفه معطى مستقبلاً .

٢ ـ١ ـ استقلال النسق ومثوليته . اتجاه ممتزج المعارف نحو علوم الاشارة

تكاد الأهمية المنوطة باستقلال النسق ، أن تكون عائقاً أمام توسع ضروري لمراكز الفائدة اللسانية . ولقد فهم فيرديناد دي سوسير ، ولوي هيلميسليف ، وآخرون أن اللسانيات البنيوية ستقع في نوع من العزلة العلمية إذا أخذت مسلمة استقلال موضوعها أهمية مطلقة بالنسبة الى كل أجزاء هذا الموضوع .

ولكي يتم الخلاص من هذا الخطر ، كان لابد من تكريس انتباه خاص لدراسة العناصر المكونة للنسق ، ولدرجة تعقيدها ، ولعلاقاتها الداخلية (في النسق) ، ولسماتها ، وذلك انطلاقا من هذه التبعية :

تشكل الإشارة اللسانية ضمن نسق اللغة ، الموضوع الأولي للبحث ، وذلك بما أنه من طبيعة الاشارة تحديداً أن تعمل ضمن النسق .

وبما أن النسق اللساني يعد نسقاً من الاشارات[١٠]، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو لمعرفة ما إذا كانت هذه الاشارات تخضع تماماً للمسلمة الأساس الخاصة باستقلال النسق ، ولكي يتمكن المرء من أن يجيب إجابة كافية عن هذا

السؤال ، فإنه لمن المهم دراسة الاشارات اللسانية تبعاً ليس فقط لسماتها النسقية ، ولكن أيضاً لخواصها الملازمة لها . وبشكل مؤقت فإننا لن نشغل أنفسنا إلا بهذه الأخيرة ، لا سيما وأننا نبتغي أن نبين كيف أن اللسانيات البنيوية استطاعت أن تتجنب العزلة العلمية . وسنعود ، في الفصل الرابع مفصلين أكثر ، الى مجموع خواص الاشارة الملازمة والنسقية .

تُسْنِدُ اللسانيات البنيوية الى الاشارة اللسانية سمة شكلية وسمة دلالية . ويتضمن هذا التقابل الثنائي مشتركاً منهجياً : إذ يجب اعطاء الأولوية إما الى السمة الشكلية للاشارة ، وإما الى وظيفتها الدلالية . ويمكن للمرء ، من جهة أخرى أيضا ، أن يحاول معالجة المجموع . وإن السمات الشكلية للاشارة اللسانية ، في هذه الحالة الأخيرة ، لتستطيع أن تكون مترابطة إزاء سمتها الدلالية ، والعكس صحيح كذلك .

فإذا ما أعطيت الأولوية للسمة الشكلية للاشارة اللسانية ، فيبدو أن المرء يستطيع أن يدعم مبدأ استقلالية النسق . أما إذا فضلنا الوظيفة الدلالية ، بما أن هذه تشتمل على حقل كامل من المشاركات اللسانية ، فإن المحافظة على مبدأ الاستقلالية يطرح مشكلات جدية ، يظل جميعها بعيداً عن الحل[١١] . وإذ تصطدم اللسانيات البنيوية مع هذه القضايا ، فانها لا تخوض أبداً في غمار مخاطرة العزلة العلمية . وإنها لتؤكد بهذا الخصوص ، تأكيداً واضحاً بأنه خارج وجهة نظر الاستقلال الشكلي والقاعدي ، ثمة منظورات أكثر سعة يجب أن تنفتح على اللسانيات وعلى العلوم الاشارية .

وإذا قبلنا بأنه يجب دراسة السمات الملازمة للاشارة اللسانية ، ليس بشكل منعزل ، ولكن آخذين في الحسبان علاقاتها المتبادلة ، فمن المناسب كذلك النظر الى الأنساق الاشارية وبناها التي تمثل ـ كما في اللغات الانسانية الطبيعية ـ توازياً لروابطها الاشارية وتعاضدها[١٢] . وإن النتائج المنهجية لمثل هذه الضرورة كانت مرئية بوضوح منذ بدايات البنيوية . وإذا كنا نفهم اللسانيات من خلال معنى أوسع بوصفها علماً موضوعه الاشارة اللسانية ، فإنها تصبح ـ وذلك لكي نتكلم مثل سوسير وهيلميسليف ـ فرعاً من علم الاشارة العام .

وإذا كان هذا المنظور يسمح بالخلاص من العزلة العلمية ، فإننا سنتمسك مع ذلك ، من خلال وجهة نظر النظرية البنيوية للقواعد ، بأولوية دراسة الاشارات اللسانية كما تعمل ضمن نسق اللغة بمقتضى سماتها النسقية . وأما مبدأ مثولية النسق ، فإنه يوجد في النتائج المباشرة لمسلمة استقلالية النسق . وإنه فقط في الحالة التي يجب فيها دراسة الاشارات اللسانية تبعاً لخواصها الملازمة ، فإن توجها نحو أنظمة اشارية أخرى يبدو ضرورياً ومثمراً .

وستترك دراسة البنى الاشارية الى المنطق ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس ، ونظرية ، الى آخره[١٣] . وبعد إحداث اللسانيات لمقاربتها الخاصة من الاشارة ، فإن عليها أن تظهر نقاط تلاقي مع هذه العلوم ، وبصورة خاصة مع علم الاشارة ، كما أن عليها أن تجد منظورات مشتركة . وعلى العكس من هذا ، فإنها تستطيع أن تتلقى من هذه الأنظمة دفعات منعشة بالنسبة الى نظريتها الخاصة . ومع ذلك ، فإنه بالنظر الى بعض الأسباب المنهجية ، فإنها في مرحلة أولى ستقصر أهدافها على دراسة النسق الشكلي والقاعدي دراسة لغوية داخلية ومستقلة عن أي نظر يتعلق بعلم الكائن (أونطولوجي) .

٢ ـ ٢ ـ قضايا تتعلق بالموضوع الأولي للبحث

إذا نظرنا الى اللغة بوصفها نسقاً ، والى النسق والاشارات العاملة فيه بوصفه موضوع اللسانيات ، فإن القضايا المعرفية (الابيستيمولوجية) الخاصة بتعقيد ما يقال عن النسق ، لن تكون لهذا مبسطة فيه[١٤] . ولكي نثبت هذا ، فإنه يكفينا أن نُظهر ثلاثة جوانب تقيم علاقات دقيقة مع الاشارة والنسق اللساني .

أما الجانب الأول ، فيتعلق بالسمات الملازمة للاشارة . وسنصوغ بهذا الخصوص الملاحظات التالية ، والتي تعد جزءاً من فلسفة العلوم وتاريخها :

١) يجب أن تكون الوظائف الشكلية والدلالية للاشارة اللسانية متميزة تميزاً واضحاً من سماتها النسقية .

٢) إن دراسة السمات الشكلية والدلالية للاشارة اللسانية هي الأصل في التعددية الكبرى التي تسم كل اللسانيات البنيوية إن في فكرها وإن في انشائها لمنهجها .

إننا لن نتعمق هنا في مختلف المناهج البنيوية الواصفة للاشارة . ففيما يتعلق بسماتها الملازمة ، نقترح فقط أن ندل على نوع من التسلسل مع النزعة التاريخية للسانيات .

لقد وعت اللسانيات البنيوية وعياً تاماً للأبعاد التاريخية لوظيفتي الاشارة . وإنه لمن البدهي على كل حال أن يخضع شكل الاشارات اللسانية ومعناها الى التغيرات عبر مسيرة التاريخ . وإن هذه لتستطيع أن تكون موضوعاً لبحث يختص بمتابعة الاشارات اللسانية عبر الزمن . وتعد هذه مقاربة تاريخية على غرار مقاربة القرن التاسع عشر ، والتي تهدف ـ لكي نتكلم كما يتكلم سوسير ـ الى التعاقبية الزمانية (دياكروني) . وعلى العكس من ذلك ، عندما يكون المقصود دراسة الاشارات من خلال علاقاتها النسقية الداخلية ، فإنها ستكون ظاهرة في داخل فترة زمنية محكمة التحديد . وإذاك ، فإننا سنتكلم عن الآنية (سانكروني)[١٥] . وإنه لمن البدهي أن قطعاً في الزمن ليتطلب مثالية علمية . ولقد لجأنا بسبب هذا فيما بعد الى عبارات مثل « الآنية » و « التعاقبية الزمانية » ، الى آخره . وسيقودنا فحص القضايا المطروحة هكذا بعيدا جدا : بشكل مؤقت ، إننا لن نستطيع هنا سوى أن ندلي ببعض الملاحظات العامة حول موضوع المقاربة البنيوية والآنية للنسق (الإشاري) .

ثمة سؤال ثانٍ مهم ينسحب على مختلف درجات تعقد النسق اللساني ، وعلى مختلف الامكانات التي يمنحها للتحليل . وإن مقاربة مضاعفة لأمر ممكن : عامودية أو جدولية استبدالية ، وأفقية أو تركيبية .

إذا فحصنا العمل الآني للاشارات اللسانية ، فإنه يبدو أننا نستطيع أن نؤولها بوصفها أعضاء في جدول استبدالي واحد . ففي الفرنسية مثلا ، نجد أن الاشارة (argent = فضة ، مال) تشكل جزءاً من طريقة جدول الاستبدال للأسماء الموصوفة وللطبقة التحتية لأسماء المواد . وعلى العكس من ذلك ، إذا درسنا هذه الاشارة من خلال امكاناتها التأليفية مع اشارات أخرى ، فستتحرك ضمن البعد التركيبي للنسق . وسنلاحظ ، من جهة ، أنه من الممكن تشكيل كلمات جديدة في محور التركيب : فابتداء من اللفظ argent ، نبدع « argenterie = أواني فضية » و « argentier = خزانة الأواني الفضية » وإنه لجائز ، من جهة

أخرى ، إدخال argent في سلسلة يشكلها أعضاء لجداول استبدالية أخرى ، وهذا يعطي وحدات تركيبية أكثر تعقيداً مثل :

« وستكون لنا عودة إكثر تفصيلاً عن الأبعاد المتعلقة بجدولي الاستبدال والتركيب للنسق اللساني ، وذلك في المجلد الثاني . ومع ذلك ، فإن بعض الملاحظات التي تم الاعراب عنها ، تكفي لكي تظهر أن دراسة الاشارات اللسانية ، بالنسبة الى البنيوية ليست مبررة إلا إذا كانت تسمح بالامساك بوظائفها في قلب النسق . وإذا كان الحال كذلك ، فيمكن القول إن الاشارات اللسانية تمتلك وظائف متعددة : في الاتصال ، وفي الفكر ، وفي الفعل ، وفي اكتساب معرفة الواقع ، الى آخره : وهذا ما يجعل التسلسل ضرورياً . فاللسانيات البنيوية تعطي الأولوية لدراسة النسق (الاشاري) في حالة عمله . والسبب أن العديد من وظائف اللغة الانسانية ليست ممكنة إلا اذا قامت على أساس من هذا النسق[١٦] : فسمة الوظيفة المتعددة للغة الانسانية يجب أن تُدرس انطلاقاً من نشاط الوظيفة الأحادية للاشارات داخل النسق اللساني .

وثمة قضية ثالثة تتعلق بالشرط الجوهري لعمل النسق . وإنه لشرط يجدر أن لا يغيب عن النظر عند معاينة الموضوع الخاص للسانيات . فالسؤال يطرح بالفعل ما يجب أن يكون حاضراً عند مستعمل اللغة ، وذلك لكي يصبح العمل النسقي ممكناً . وإنه ليكون حسب سوسير[١٧] ، « الملكة اللسانية » . فهي التي تسمح بابداع الاشارات ، والرموز ، والعلامات ، الى آخره . كما تسمح باستعمال النسق اللساني استعمالاً خاصا . وإن الملكة اللسانية لا تسمح للانسان باكتساب معرفة النسق فقط ، ولكنها تعطيه الامكانية لكي يمارس هذه المعرفة في الاستعمال اللغوي ، أي بتحويلها الى فعل لساني .

عند المقاربة الأولى ، يبدو تصور سوسير « للملكة اللسانية » تام القبول . غير أن القضايا تبرز ما أن نتساءل عن مرماها الفلسفي . فنحن نجد أنفسنا حينئذ إزاء واحد من الاختلافات الأكثر ادهاشاً بين الوضعية والعقلانية . وإن السؤال ليطرح كذلك لمعرفة اذا ما كنا نستطيع أن نتكلم عن ملكة لسانية خاصة بالانسان ، وإن القضايا لتتعقد أكثر عندما ندقق بسيرورات اكتساب اللغة . وإن هذه القضايا الهامة قد أهملتها البنيوية الكلاسيكية إذا صحت العبارة .

فالقواعد التوليدية ، هي الأولى ، التي أولتها كل اهتمامها[١٨] . فلقد اتخذ نوام تشومسكي موقفا صريحا الى جانب النظرية العقلانية للفطرة ، ومع ذلك ، فإن المقصود هو أن نعرف ما اذا كان أنصار العقلانية محقين في تأكيد أن الانسان ينظم أفكاراً فطرية ، وأن ـ من جهة أخرى ـ كل سيرورة لاكتساب اللغة تشكل تنشيطاً معرفياً وتنشيطاً تنظيمياً محدداً وراثياً .

٢ ـ ٣ ـ اتصال وانفصال في مقاربة الموضوع اللساني

إن الذي يدرس عن قرب السمات الخاصة للنسق وللاشارات اللسانية ، يمر بالضرورة عبر التصورات الأساسية لسوسير ، وهذا سبب من أجله لم تتوقف البنيوية أبداً عن اضفاء عظيم الأهمية عليها . ومع ذلك ، ثمة تسلسل ملحوظ يقود من سوسير الى أبحاث سابقة . يظهر ذلك من الهيمنة التي مارسها عليه « ويتني » و « دور كهايم » ، ومؤرخو اللغة ، والمقارنون . فعلى مستوى المخطط الاجتماعي ، نجد أنهم قد وسموا نظراته بخصوص دور النسق اللساني في التفاعل الاجتماعي .

وإنه ليبدو إذن فيما يتعلق بالتصورات ذات الصلة بالموضوع اللساني أنه يمكن لملاحظاتنا التمهيدية عن تواصل البحث أن تكون مرة أخرى أساساً جيداً لها . ومع ذلك ، فإن العناية التي أولاها سوسير للبعد الاجتماعي للنسق ، لم تمنعه من معرفة الجوانب النفسية للاشارة . ونستطيع ـ أكثر من ذلك ـ أن نؤكد من غير مبالغة أن سوسير كان قد عرض على نحو أفضل لم يفعله أحد قبله الوجه النفسي للسمات الملازمة للاشارة : التصور والصورة السمعية ، أو الدال والمدلول[١٩] ، وهذه جوانب سنعود اليها فيما بعد . وبهذا يمنحنا سوسير مثلا رائعا عن الانفصال في تاريخ البحث اللساني .

وكذلك الأمر ، فإن المقاربة الاسترجاعية والمستقبلية التي ذكرناها في الفصل الأول ، لتظهر أمثلة عن الاتصال والانفصال بين البنيوية الكلاسيكية والمناهج الحالية . فمن وجهة نظر مستقبلية تقدم القواعد التوليدية اتصالاً أكيداً ، لأنها تحتفظ بفكرة النسق . فيقودنا هذا أحياناً ، الى الكلام عن بنيوية توليدية . ولكن انفصال القواعد التوليدية عن بنيوية سوسير يتجلى في التفضيل المعطى الى

المقاربة النفسية للنسق اللغوي ، على نحو يوجد فيه هذا النسق مرتبطاً مع الملكة اللسانية لتشكيل القدرة اللغوية الفردية . فإذا علمنا ، من جهة أخرى ، أن القواعد التوليدية تفسر نسق اللغة بوصفه واقعا ذهنيا يوجد في أساس الظواهر اللسانية ، فسنفهم بقدر أكبر أنه لدى مقاربة النسق ، ينتقل محور الاهتمام من المجموعة اللسانية الى المتكلم المفرد . وإن مثل هذا الاهتمام بالجانب النفسي للمدرسة التوليدية إنما يتمركز على « المعطيات اللسانية الأولية » الممثلة في « المتكلم بلغته الأم » ، وحدسه على وجه الخصوص .

وإذا كانت القواعد التوليدية ، عبر تفسيرها للجانب النفسي للنسق ، قد حادت بتصميم عن سوسير ومقاربته الاجتماعية للغة ، فإنها حاربت أيضاً التصور الآلي للوصفية الأمريكية . وكذلك فعلت بمؤثرات النظرية السلوكية (البيهافيورية) . ولقد كان التعارض مع البنيوية الأمريكية الكلاسيكية أكثر وضوحاً حين تخلت النظرية التوليدية عن نمطية الاستبدال الممثلة في : « مثير - استجابة » القائمة في السلوك الكلامي[٢٠]، وذلك لصالح شكل جديد للذهنية . وان تعاون تشومسكي مع عالم النفس جورج ميلر عزز أيضا منهج المقاربة النفسية والذهنية هذا في السنوات الأخيرة[٢١] .

٣ ـ اللسانيات بوصفها علماً للنسق

٣ ـ ١ ـ المفهوم النسقي للسانيات والنظرية العامة للأنساق

تفرض اللسانيات الحديثة نفسها بوصفها علماً للنسق ، أو علماً لنسق من الأنساق ، وذلك من خلال الأهمية الجوهرية التي توليها لمفهوم النسق ولتحليل المستويات في نسق خاص ، تلك التي تم الوقوف عليها من خلال تفاعلاتها وعلاقاتها الداخلية . وهكذا فإن اللسانيات تأخذ مكاناً خاصاً ـ ما يزال الى الآن غير مقدر حق قدره ـ بين هذه السلسلة من العلوم التي ـ منذ أعمال لوتكا ، فون بيرتالانفي ، وبولينغ ، وميزاروفيك ، الى آخره ـ تتعلق بالنظرية العامة للأنساق[٢٢] . ويؤدي هذا الوضع للسانيات ـ كما قيل آنفاً ـ الى انزلاق في تراتبية وجهات النظر : فالتركيز ينزلق من الاشارات (أي من عناصر النسق)

نحو كلانية النسق نفسه ، المنظور اليه بوصفه مجموعا منظما ، ومتماسك ، ووظيفيا .

ولقد غير هذا الانزلاق بعمق ، مكانة اللسانيات بين العلوم الاشارية . وكذلك أيضاً ، فإن تفسير اللسانيات البنيوية بوصفها علماً نسقياً له دوي محتوم على التصنيف العام للعلوم . وهكذا يبدو أن التمييز بين العلوم الانسانية والعلوم الدقيقة أقل ملاءمة ، لا سيما عندما يكون المقصود هو تحديد لسانيات داخلة في علاقة ، بسبب توجه مشترك نحو نظرية الأنساق ، مع علوم مثل البيولوجيا ، والفيزياء ، والكيمياء ، والاقتصاد ، الى آخره .

لم تعرف اللسانيات فقط تطوراً واسعاً في علاقاتها المتداخلة الأنظمة ، ولكنها جددت حتى تصوراتها المتعلقة بالممارسة العلمية للبحث .

إن مثالية الفردانية والانعزالية لرجل العلم يتم التخلي عنها بانتظام . فالنزعة الرياضية لم تتوقف عن اكتساح المواقع . وإن الأداة الصورية والرياضية لتتأقلم تأقلماً رائعاً مع تمثيل العلاقات ذات الأنساق المتداخلة . وأكثر من ذلك ، فإن البحث في المقدمات وفي الأوليات ، وفي المسلمات ، وفي الفرضيات ، وكذلك البحث في نسق من أنساق التعريف (كما هي الحال عند هيلميسليف)[٢٣]، وهذا بحث من خواص اللسانيات بوصفها علماً لنسق من الأنساق (ولمنهج) ، إن هذا البحث ليستطيع أن ينتج نتائج مفيدة بالنسبة الى أنظمة أخرى ، لم تهتم حتى الوقت الراهن إلا قليلاً بأسسها النظرية والمنهجية[٢٤] .

٣ ـ ٢ ـ تحليل أسس اللسانيات الحديثة

إن النسق اللساني ، سواء كان مصمماً بوصفه اجتماعياً (سوسير) ، أو مصمماً بوصفه استبطاناً يقوم به مستعمل اللغة (تشومسكي) ، فإنه يشكل الموضوع الأولي للبحث اللساني : تسمح هذه الفكرة الأساس للسانيات أن تصبح « علماً للنسق » . وإنها لتزود أيضاً ، البحث اللساني الحديث بنقطة انطلاق لتحليل أسسه الخاصة . وان من أولى مهمات اللسانيات بوصفها علماً نسقياً ، إنما تكون في تزويد معطيات واقعية عن طبيعة الأنساق اللسانية الداخلية التحتية وجوهرها وتعقيدها . وانه لمن الملائم كذلك الوقوف على

اعادة تمثيل التماسك الداخلي للعناصر النسقية ، وعلى علاقاتها الوظيفية ، وأيضاً على درجات توازن النسق وانسجامه . ويجب ، من جهة أخرى ، أن يتجه البحث عن الأسس الى الأزواج « انفتاح ـ انغلاق » ، والى « الجوانب السكونية والجوانب الحركية » للنسق ، وذلك بدقة خاصة . ويسمح فحص هذه القضايا الأساسية بجمع مؤشرات دقيقة ، تخص جوانب من نظرية الأنساق . فاللسانيات ، بوصفها علماً وصفياً ، وعلماً تفسيرياً ، تشترك بهذه القضايا مع علوم نسقية أخرى ، ومثل ذلك ميدان المثالية العلمية[٢٥] .

إن فحصاً يقظاً لأهداف اللسانيات ومهماتها ، بوصف اللسانيات علماً نسقياً (أي بوصفها علماً لقواعد النسق) ليظهر القضايا التي تطرحها ، على مستوى فلسفة العلوم ، بأنها محاولة لوصف هذه القواعد ، فلنتوقف هنا مشيرين الى بعض الأسئلة ، وذلك لكي نتبين بسرعة هذه القضايا : هل النسق وسيلة نظرية للمعرفة ، وتجريد للذهن الانساني ، أو هل هو أيضاً أداة وصفية يستخدمها العالم ؟ ما هي العلاقة القائمة بين مفهوم « النسق » ومفهوم « البنية » ؟ وهل البنية كيان غير مادي ؟ أو هل تشكل واقعاً ملموساً ، يمكن فصله داخل ظواهر اللغة[٢٦]؟ والبنية ، داخل أي معيار ، تكون نتيجة لتجريد علمي[٢٧]؟

وقبل أن نصوغ أسئلة أخرى عن الأسس اللسانية ، نريد ، من أجل مزيد من الوضوح أن نستبق ما سنتكلم عنه في الفصل السادس ، وفي المجلد الثاني ، حول مفهوم « النسق » ومفهوم « البنية » . وبما أننا نعالج كل اللسانيات الحديثة بوصفها علماً نسقياً ، فإننا مطالبون أن نصوغ أولاً ، المبادىء التي يصلح انطلاقاً منها مقاربة هذه المفاهيم . وتعد هذه المبادىء الأساس مبادىء مطلقة ومعيارية ، أي أنها مميزة جداً للتصورات النسقية الخاصة بالبنيوية الكلاسيكية وبالقواعد التوليدية :

ـ النسق : هو الآلية الأساسية للغة الانسانية . وانه ليجعل ممكناً ، من خلال الوصل بين قواعد جدول الاستبدال وقواعد جدول التركيب المتناهية ، القيام بانتاج لساني غير متناهي .

ـ البنية : إنها تمثل في وقت واحد النظام الثابت لعناصر اللغة ، ومجموع

العلاقات الداخلية لجداول الاستبدال . والباحث يستطيع ، لكي يفرز هذه العلاقات أن يستند الى تكامل جدول الاستبدال وجدول التركيب .

ومع ذلك ، لا تعطي هاتان الصياغتان جواباً نهائياً عن القضايا المثارة على مستوى فلسفة العلوم . انها ، على العكس من هذا ، تثير أسئلة جديدة ، مثل : ما هي الكيانات الأساسية التي تشكل جزءاً من النسق ؟ وأي مستويات ، نستطيع أن نميز داخل هذا النسق ؟ وعلى أي قاعدة من المعايير ، نستطيع أن نقف على الدرجات المميزة للثابت ؟ وبأي شكل تسمح مبادىء الايجاز بتحديد العدد الأدنى للعناصر المكونة للنسق[٢٨]؟ وهل يجب أن نفهم من هذه العناصر أنها الأصوات[٢٩]، أو الصور المكونة للاشارة[٣٠]، أو أن نفهم أيضاً عدداً محدداً جداً من السمات المميزة[٣١] .

تظهر الاجابة على مثل هذه الأسئلة مثلاً أن المبدأ القائد للبدهية الماثلة في النسق إنما هو الاقتصاد . وإن هذا المبدأ ليظهر أيضاً في نظرية الصورة (هيلميسليف) ، كما يظهر في نظرية التمفصل الثاني (مارتينيه)[٣٢]: وفي الحالتين ، نستطيع بالفعل انطلاقاً من عدد محدد من الوحدات اللسانية المنتمية الى نظام أدنى ، أن نشكل عدداً غير محدود من الوحدات تنتمي الى نظام أعلى . وهنا أيضاً ، يمكن أن نقيم تماثلاً مع القواعد التوليدية . ذلك لأن مبدأ الاقتصاد بشكل مواز لمعيار التبسيط عند التوليديين ، يستلزم أن يسمح عدد قليل من القواعد النسقية العامة بانتاج أكبر قدر ممكن من الظواهر اللسانية .

وهكذا ، فانه يمكن للمرء أن يتساءل عن الأبعاد السكونية والحركية لنسق اللغة : كيف يمكن التعرف على البعد السكوني في محور الاستبدال ؟ وكيف تظهر الآليات الحركية للنسق في محور التركيب ؟ وبأي طريقة يستطيع الوصل بين محوري الاستبدال والتركيب أو يطلق السيرورة الحركية لتركيب الجملة والنص ؟ وهل معرفة العلاقات الاستبدالية تكون هي الأولى بالنسبة الى الانتاج التركيبي النصي ؟ وهل تؤدي جوانب أخرى لتراكيب القدرة النسقية دوراً مهماً في الانجاز اللساني ؟

وإنه لمن الملائم أخيراً وعلى وجه الخصوص ، أن يتم تحديد الأسئلة الخاصة بالعلاقات بين النسق من جهة ، والانجاز اللساني من جهة أخرى . فالتفرع

الثنائي الذي أقامه سوسير بين « اللغة » و « الكلام » ، أو التمييز الذي وضعه تشومسكي بين « القدرة » و « الأداء » لتجيب بما فيه الكفاية على تعقد العديد من الظواهر اللسانية . ومن ثم ، ألا يجب أن نهتم ببعض المفاهيم ، مثل : اللهجة الفردية[٣٣] ، عندما يكون المقصود هو تحديد السمة الفردية للتمكن (وللممارسة) من اللغة عند المتكلم ، والناسخ أو النحوي ؟ وأليس من الملائم أن نتكلم عن « لهجة التمكن » لكي ندل على الكفاية الفردية لواصف اللغة و/ أو لكي ندل على مخبره[٣٤]؟ وبحسب أي معيار تستطيع لهجة القدرة هذه أن تكون قاسماً مشتركاً لاعادة تمثيل القواعد الخاصة بنسق لغة محددة ، وفي زمن ومكان جغرافيين محددين[٣٥]؟ أليس من الأفضل أن يلجأ المرء الى مفهوم الاستخدام عند هيلميسليف[٣٦] لكي يحيط بمجموع العادات اللسانية لأمة معينة ، إذ أن هذه العادات ، على الأقل من منظور هيلميسليف ، لا تشكل جزءاً من المثل اللغوي الأعلى ؟ وهل التأليف التركيبي يبتغي ، كما يفعله إيريك بويسان[٣٧] ، أن ندخل بين « اللغة » و « الكلام » ، مفهوم « الخطاب » ؟

ما تزال هذه السلسلة من الأسئلة بعيدة عن أن تكون شاملة : انها تبين غنى المستلزمات التي يأتي بها تمييز اللسانيات بوصفها علماً لنسق ما .

٣ ـ ٣ ـ اختلاقات واتفاقات في مقاربة النسق

إن القضايا التي أجملت في الأعلى ، يجب فيما يخص وضع اللسانيات بوصفها علماً نسقياً ألا تحول الانتباه عن فكرة المنطلق التي تم عرضها في الفصل الأول . فلقد أوصينا باستعمال تركيب موزون بمهارة للمنهجية العامة ولتاريخ العلوم .

فإذا اتجهنا الى تاريخ العلوم لكي نعلم منه مختلف التصورات المتعلقة بنسق اللغة ، فسنرى ظهور بعض الفوارق الجوهرية تتصل بخصوصيات المرئيات والطرق البنيوية للمقاربة .

نلاحظ أولاً ، أن القواعد التوليدية والرياضيات اللسانية ، تقدمان مقاربة للنسق أعيد تجديدها . وذلك بتفسير اللغة على أنها مجموع متناهٍ من الوقائع اللسانية ، ولكنها ناتجة عن عدد محدد من القواعد النسقية : ويعود الأمر الى القواعد التوليدية في اقامتها . إذ بالاستناد الى مبادىء الاكتمال ، والترقيم ،

والتكرار ، تحاول الصياغة الرياضية أن تحيط بالبعد الحركي للنسق من خلال مولِّد للجمل . وما كان لهذا القصد أن يقصي القواعد التوليدية ، فلا تكون نموذجاً لصورية علم النفس اللساني ، على نحو تتمثل فيه الاستراجيات الذهنية وسيروراتها ، وتتدخل في الانتاج الذي لا يتناهى للجمل . فالقواعد التوليدية تمنح البعد الانتاجي للنسق تقنيناً رياضياً وحسابياً ، وتفسيراً نفسياً لسانياً .

لا يمكن لإدخال مفهوم القواعد المتناهية وامكانات الصياغة الرياضية للغة الطبيعية أن يجعلنا ننسى حقيقة بسيطة وهي أن البنيوية الكلاسيكية كانت قد تقدمت من قبل بفكرة أساسية عن « الانتاجية » . وهذا أمر لم يعترف به التوليديون الوثوقيون بما فيه الكفاية ، وذلك خطأ من عند أنفسهم ، أو هم لم يقدروه حق قدره . ويكفي ، لكي نلاحظ ما تقدمت به البنيوية الكلاسيكية ، أن نقرأ فيرديناند دي سوسير[٣٨]، ولوي هيلميسليف[٣٩]، وبصورة أقل غودل[٤٠]، وبعض الآخرين . ونستطيع بهذا الخصوص أن نلاحظ أن البنيوية الكلاسيكية توجه حصراً إعداد قواعدها نحو الانشاء السكوني للطبقات الاستبدالية . واذا كنا قد تكلمنا في مكان آخر[٤١]، عن البنيوية الكلاسيكية بوصفها نموذجاً للتصنيف ، فيجب أن لا نستنتج من هذا أن البنيويين يستبعدون مفهوم حركية النسق ، ويستبعدون وجود فعل خلاق[٤٢] في محور التركيب . فلقد نجد على العكس من هذا ، أنه منذ سوسير ثمة عدد منهم قد فهم بوضوح أنه لا يكفي اقامة جدول لعناصر اللغة بحسب بعدها الاستبدالي ، ولكن يجب أيضاً دراسة الانتاج اللساني في محور التركيب . ان البنيوية الكلاسيكية ، كانت تفكر إذن ، أن الآلية الأساس للنسق ترتكز على وضع عناصر سكونية مأخوذة من محور الاستبدال موضع التنفيذ وإدخالها في سيرورة التركيب . وأما اذا كنا قد درسنا التنسيق التركيبي أولا ، أو إذا كنا قد درسناه حصراً على مستوى صياغة الكلمات[٤٣]، فإن هذا لا يثبت غياب فكرة الانتاجية . وإذا كان تحديد الاهتمام في علم الأصوات العام وعلم الصرف يُظهر خاصة الصلة مع النزعة التاريخية كما في القرن التاسع عشر ، فإن اللسانيات البنيوية لم تكن لتشغل نفسها ، في بداياتها ، إلا بالمستويات الوصفية البسيطة . ولقد نجد من هذه الجهة أن البنيوي أ . و . دي غوت ، وهو واحد من الأوائل

الذين اقتربوا من النحو البنيوي (١٩٤٩) ، كان محقاً عندما أكد النتائج التي حصلت عليها البنيوية الكلاسيكية فيما يتعلق بمادة البحث والوصف :

لقد تطورت اللسانيات البنيوية في القرن العشرين على النحو نفسه الذي تطورت فيه اللسانيات البنيوية في القرن التاسع عشر ، وكان ذلك بشكل درست الأصوات فيه أولاً ، ثم الكلمات ، ثم الجمل(٤٤) .

وعندما نستخلص النتائج المنهجية من الأبحاث التجزيئية وذات الحد الأدنى من التاريخية اللسانية ، ومن البنيوية في بدايتها ، فسنلاحظ أنه لا يجب بالضرورة أن ننطلق من الوحدات الدنيا ، ولكن نستطيع أيضاً أن نباشر التحليل في المستوى الأكثر علواً ، أي على المستوى النصي ، وإن وجهة النظر هذه ، قد لاقت دعماً في السابق عند هيلميسليف . وقد أكدتها من جهة أخرى التأملات النظرية حول الأولوية التي يستحسن اضفاؤها على المجموع المنظم للنسق . ولهذا السبب ، فإن التصورات والمناهج البنيوية ستكون في الفصل السادس معالجة من وجهة نظر لسانيات النص . ومن هنا فإنه إذا كانت فكرة انتاجية النسق اللساني فكرة صالحة ، فإنها تكون كذلك أولا على المستوى النصي ، ومع ذلك ، كما سنرى هذا في المجلد الثاني ، فإنها صالحة أيضاً ، وإن كان هذا بمقدار أقل ، بالنسبة الى المستويات التي لم تعرها البنيويات السابقة سوى أهمية معتدلة .

وتستطيع القواعد التوليدية ، في هذا الميدان ، أن تدعي لنفسها أكبر الفضل لكونها قد تمحورت على النحو الذي أهمل سابقاً إهمالاً عظيماً . وإنها لتدعي ذلك أيضاً لأنها كانت الأولى في اظهار مبدأ النشاط الخلاق على مستوى المكوِّن النحوي . ولا تستطيع هذه التغيرات العميقة في مناهج المقاربة أن تجعلنا ننسى أن البنيوية الكلاسيكية ، قد عرفت مبدأ النشاط الخلاق ، وإن كانت لم تستثمره إلا بشكل جزئي جداً ، وذلك في الوصف القاعدي . وثمة أمر آخر ، فالقواعد التوليدية تحيل نفسها دائماً ، عندما يكون المقصود هو فكرة النشاط الخلاق والتجديد ، الى فيلسوف ولساني من القرن التاسع عشر ، هو وليام فون هامبولدت . واذا كان الحال كذلك ، فإننا نتصور بصعوبة أن يكون المنظرون البنيويون الكلاسيكيون قد تجاهلوا تصورات فون هامبولدت .

ولكي نتواصل مع واحدة من الأفكار الرئيسة الواردة في الفصل الأول ، والمتعلقة بالتجديد في التطور العلمي ، فإننا نقترح ، فيما يخص المقاربة التوليدية للنسق ، الخلاصة التالية : إن ما هو جديد في القواعد التوليدية ، ليس هو معرفة فكرة النشاط الخلاق ولكنه بالأحرى ، هو أن :

١ ـ القواعد التوليدية ، قد جعلت الصياغة الرياضية لحركية النسق صياغة ممكنة . وأن تقدم نقد الأسس في الرياضيات[٤٥]، قد سمح للقواعد التوليدية أن تقيم آليات للقواعد التوليدية أن تقيم آليات للقواعد المتناهية ، كما سمح لها بشكل محتمل أن تقيم آليات لقواعد التكرار . وبهذا ، أصبح من الممكن اعطاء بيان عن الانتاجية غير المتناهية للنسق .

٢ ـ إن منهجية بلومفليد الاستقرائية[٤٦]، وكذلك منهجية البنيويين الأمريكيين الشباب الذين فضلوا أن يؤسسوا تعميماتهم على مدونة متناهية ، قد تم إهمالها لصالح المقاربة الاستنباطية للانتاج اللساني غير المتناهي .

٣ ـ وإن المبادىء التي جاهرت بها النظرية السلوكية (سكينر) بخصوص السلوك اللفظي ، قد استبدلت بالمقاربة الذهنية لاكتساب اللغة وانتاجها .

٤ ـ وإن تشومسكي ، عندما أدخل مفهوم القاعدة قد جعل استراتيجياته المعرفية الخاصة بنسق اللغة استراتيجيات عملية . وأفسح المجال لشرح شكلي واقتصادي يتعلق بالمعلومات المكتسبة بهذا الخصوص .

٥ ـ وبما أن النزعة التجريبية قد أهملت لصالح النزعة العقلانية ، فإن مجموع النظرية المعرفية للقواعد التوليدية قد ارتدت سمة بنيانية بحتة .

وبالتأكيد ، ثمة فوارق جوهرية أخرى بين القواعد التوليدية والبنيوية الكلاسيكية وإنه لمن واجبنا أن نقتصر هنا على تعيين المتغيرات الطارئة على مقاربة النسق : أن تجديد القواعد التوليدية ، سيتم عرضه في المجلد الثاني . وأما التصورات البنيوية للنسق ، فنستخلصها مؤقتاً بالتحقيق الذي ينتج عن تاريخ العلوم وفلسفتها :

إنه مهما كانت الفترة الزمنية أو توجه البنيويات الخاضعة للتحليل ، فسنلاحظ خطاً لتتابع تام الوضوح : إن الاهتمام يبقى مركزاً دائماً على متصور النسق .

٤ ـ اللسانيات بوصفها علماً لمنهج ما

إن المسلمة البنيوية التي تقول تشكل اللغة نسقاً ، لا تثير فقط عدداً كبيراً من الأسئلة الأساسية : إنها تقود اللسانيات الحديثة الى التعبير عن مبدأ علمي جديد .

إن اللسانيات علم واصف لمنهجيته الخاصة ، سواء كان ذلك في الانشاء ، أم في المقاربة الانعكاسية لتجهيز الأدوات المنهجية الضرورية للتحليل وتفتيتها ، أم في الوصف ، أم في تفسير مادتها الأولية وتمثيلها .

ولقد يقودنا التعليق على هذا المبدأ بعيداً جداً . ولذا ، سنشير حالياً فقط ، الى أننا إذا قمنا بصياغته ، فسنعترف أن للسانيات مكوناً انعكاسياً يغطي مختلف ميادين البحث التي يعالجها هذا الفصل . وهكذا يجب على نظرية المناهج ، والتصورات الخاصة بالنسق ، والقضايا المتعلقة بتعقد المادة أن تكون خاضعة لدراسة تراتبية مبرهن عليها ، وذلك انطلاقا من هذ المكون . وإننا لنضع هنا سؤالين في تصورنا . بأي شكل تعرف اللسانيات مادتها ؟ وأي نموذج تفسيري طبقته اللسانيات على مادتها ؟ يرتبط هذان السؤالان في علاقة مع المنهجيات : التجريبية ـ الاستقرائية ، والتجريبية ـ الاستنباطية ، ومنظومة البدهيات ـ الاستنباطية . وإننا سنعود الى هذا الأمر بشكل تفصيلي في الفصل القادم .

ويمكننا أيضا أن نحلل درجات الملاءمة والموضوعية ، كما يمكننا أن نحلل الوضع التجريبي للتمثيل البنيوي والتوليدي للنسق[٤٧] .

عندما محورت اللسانيات البنيوية مكونها الانعكاسي ، ليس فقط على الامكانات النسقية والبنيوية لمادة بحثها ، ولكن أيضا على مجموع الأساس النظري لمناهجها ، وعلى واقعية النتائج المعزوة لهذه المناهج ، فانها حفرت بنفسها فضاء للبعد النقدي وأعطت لذاتها امكانية الحساب لتطبيق النظريات وصلاحية الفرضيات . كما تكون قد أعطت لذاتها إمكانية دراسة ضبط التصورات وإعطاء جواب ملائم على كل الاسئلة المتعلقة بالأسس . وأما اذا أضيفت سعة التوجه التي تم اعتناقها على مستوى فلسفة العلوم ، الى الذهن النقدي (داخل النظم) ، فثمة شكل راقٍ من أشكال العلمية يمكن الوصول إليه في هذه الحالة .

٥ ـ الخاتمة :

لقد حاولنا في هذا الفصل أن نوجز المبادىء الأساسية لعلم اللسانيات . وإنه لمن أجل هذه الغاية ، صغنا بعض المقترحات التي تمثل المقدمات المنطقية ، والتصورات الأساس ، ونماذج فكر اللسانيات البنيوية .

وهكذا ، فقد كان ممكناً ، من جهة ، ملامسة العديد من القضايا التي تتضمنها هذه المقترحات . كما كان من الممكن ، من جهة أخرى ، إضاءة مبادىء الاختلاف والاتفاق بين وجهات النظر وطرق المقاربة . ولقد منحت هذه المقترحات نفسها إمكانية ملامسة أساس المنظومة البدهية للنظرية اللسانية بخصوص المادة .

ثمة بعض الاستنتاجات تفرض نفسها من وجهة نظر فلسفة العلوم :

١ ـ لا يتدخل مجموع المادة اللسانية مباشرة في تحديد علمية اللسانيات البنيوية . وإن معطيات النسق التي توجد في قاعدة الانتاج اللساني ، إنما هي معطيات وصفية . وإنه لمن المهم الاحاطة بها جميعاً ، وتمثيلها أيضاً ببساطة قدر الامكان . فصياغة النظرية الوصفية تتعلق بها جوهرياً . وكذلك الحال بالنسبة الى نظام البداهة الضروري من منظور وصفي . وانه بها لتتعلق اللسانيات بوصفها « علماً للنسق » و « علماً للمنهج » .

٢ ـ عندما تعلن اللسانيات البنيوية أن حقلها في البحث يكوّنه نسق اللغة نفسها (ماعدا الظواهر الخارجة على هذا النسق) ، فإنها على مستوى تداخل الأنظمة ، تدخل الى حقل العلوم النسقية ، وأكثر من هذا ، نجد أنها قد حازت على وضعية العلم النسقي قبل أن يقيم لوتكا ، وفوبيرتالانفي ، وآخرون أسس النظرية العامة للأنساق .

٣ ـ إنه ليس صحيحاً ما يؤكده بعضهم باستمرار ، من أن بعض الفترات السابقة على تاريخ اللسانيات قد أولت المنهج أهمية بمقدار ما أولته البنيوية . فمع البنيوية استطاعت العلمية اللسانية أن تتلقى أسسها النسقية والتعريفية . وذلك لأن المنهج والنظرية العلمية التي هي قاعدة المنهج ، تصبح بالنسبة الى البنيوي في ذاتها موضوع بحث خاص .

ولقد استطاعت اللسانيات ، بفضل هذا الموقف الاستبطاني أن تتقدم نحو ازدهارها الكامل بوصفها نظرية علمية . ثم أتاحت لها البنيوية أن تصبح علماً وصفياً وتفسيرياً ، في الوقت الذي جعلت فيه المقاربة من علميتها أمراً ممكناً على مستوى فلسفة العلوم .

○○○○

المراجـع

1. F. de SAUSSURE, cours (ouv, cite) pp. 34 et 39.
2. F. de SAUSSURE, cours (ouv. cite) pp. 24-26, 33, 37, 112, et 113.
3. HJELMSLEV, cours (ouv. cite) p. 81
4. EDWARD SAPIR, Language. An Introduction to the Study of Speech. (New York, Harcourt, Brace and Co., 1921, pp. 57-63.
5. Charles MORRIS, Signs, Language and Behavior (New York, George Braziller, 1946), pp. 2 et suiv.
6. Kenneth Lee PIKE, Language in Relation to a Unified Theory of the Structure of Human Behavior, dans Janua Linguarum ([2. edit, La haye et Paris, Mouton, 1967), pp. 25 et suiv.
7. F. de SAUSSURE, cours (ouv. cite), p. 34.
8 Voy R. G. van de VELDE, in en om het linguistich strukturalisme (ouv. cite) pp. 101 et suiv.
9. Voy R. G. van de VELDE, Taalkundig historicisme (ouv 0 cite), pp. 52-58.
10. F. de SAUSSURE, COURS (OUV. CITE), p.33.
11. R. G. van de VELDE, interdisziplinare Aspekt 2 (ouv 0 cite), pp. 52-58.
12. F. SAUSSURE, Cours)ouv. cite), pp. 33-35. L. HELMSLEV, prolegomena (ouv, cite), pp. 117 et suiv.
13. Voy.L, HJELMSLEV, prolegomena (ouv, cite),, pp. 101-124.
14. F, de SAUSSURE, COURS (ouv, cite),, p. 107.
15. f.DE SAUSSURE, cours (ouv, cite),, pp. 117 et suiv.
16. R. G. van de VELDE, Taalkundig hisstoricisme (ouv, cite),, pp. 141-152.
17. F. de SAUSSURE, COURS (ouv, cite),, pp. 25-26.
18. vOY.a ce sujet R. G. van de VELDE, introduction a ia morphosyntaxe structurale, (Tome II), ainsi que J. NIVETTE, Introduction a la grammaire generative (Bruxellers, Labor et Paris, Nathan, 1970).

19. ıF. de SAUSSURE, cours (ouv.cite), pp. 28 et suiv.
20. B. F. SKINNER, Verbal Behavior, New York, Appleton, 1957.
21. Noam CHOMSKY, Language and Mind. New York, Harcourt and Brace, 1968.
22. Voy. R. G. Van de VELDE, zur Wissenschaftlichkeit (ouv, cite),, pp. 26-31.
23. L. HJELMSLEV, prolegomena (ouv, cite),, pp. 10 et suiv.
24. Voy. R. G. van de VELDE, in en om het linguistisch strukturalisme (ouv, cite),, pp. 124-128.
25. R. G. van de VELDE, ZUR wISSENSCHAFTLICHKEIT (ouv, cite),, pp. 26-31.
26. vOY. PETER hartmann, Bagrift, und Vorkommen von Struktur in der sprache, dans Festschrift fur Jost Trier zum 70. Geburtstag (Herausgegeben von w. Foerste und K. H. Borch, Koin Graz, Bohlau Verlag, 1964) pp. 1-22.
27. Voy. J. M. KORINEK, Einige Betrachtungen uber Sprache und Sprechen, ds Travaux du Cercle linguistique de prague, n 9 (1936), pp. 23.26
28. Voy, L. HJELMSLEV, prolegomana (ouv, cite),, pp. 61 et suiv.
29. Voy. Andre MARTINET, Au sujet des fondements de ia theorie linguistique de Louis Hielmslev, dans Bulletin de ia Societe de linguistique de paris (Paris, Klincksieck, tome 42 1, 1946), pp. 39 et 40.
30. Voy. L. HJELMSLEV, prolegomena (ouv, cite),, p. 46.
31. L. BLOOMFIELD, Language (ouv, cite),, pp. 79 et suiv,: Roman jakobson et Morris HALLE, Fundamentale of Language, Janua linguarum (ed. c. H. van Schooneveld, 1, La Haye Mouton and Co, 1956), pp. 3 et suiv.
32. Andre MARTINET, A FUNCTIONAL view (ouv, cite),, pp. 24-30: ID., La linguistique synchronique. etudes et recherches (3 ed., Paris, Presses universitalres de France, 1970), pp. 7 et suiv.
33. Voy. A. MARTINET. A functional view (ouv, cite),, p. 105.
34. R. G. van de VELDE, zur deskriptiven Adaquatheit der Linguistik alterer Sprachstufen dans Folia linguistica (THe Hage, Mouton and Co, IV. 1/2, 1970), pp. 128 et suiv.

35. R. G. van de VANDE, Generative Grammatik und Genese der Kompetenz dans Linguistics (The Hague, Mouton and Co, 1971), pp. 65-89.

36. Louis HJELMSLEV, prolegomane (ouv, cite),, pp. 75-82.

37. Eric BUYSSENS, Les langages et ie discours Essai de linguistique Fonctionnelle dans Le cadre de La semiologie. collection Lebegue (3 serie, n 27 Bruxelles, J. Lebegue, 1943), pp. 30 et suiv.

38. Ferdinand de SAUSSURE, COURS (ouv, cite),, pp. 34, 97, 103, 107, 176 ET SUIV.

39. Louis hjelmslev, Prolegomena (ouv, cite),, pp. 28 et suiv.

40. R. GODEL, F, de Saussure s theory of language dans current trends in Linguistics, Theoritical Foundations (ed. T. E. Sebeok, The Hague, Paris, Mouton and Co, vol. 3, 1966), pp. 491 et 492.

41. R. G. van de VANED, in en om het linguistisch strukturalisme (ouv, cite),, pp. 115 et suiv.

42. Voy. a ce sujet action creative (creativite (. N. CHOMSKY, Form and meaning in natural language, dans Communication. A discussion at the Nobel conference (ed. J. D, Roslansky, Amsterdam, London a ia grammaire generative (deuxieme edition, paris, Librairie plon, 1968, pp. 50-52).

43. Ferdinand de SAUSSURE, Cours (ouv.cite), pp. 176 et suiv

44. A. W. de GROOT, Classification of the uses of a case illustrated on the genitive in Latin, dans Lingua (Amsterdam, North-Holland Publishingy, Vol. 6, 1956-1957), p. 9.

45. Noam CHOMSKY, Linguistik und politik. interview mit N. Chiomsky, dans Sprache und Geist (Frankfurt am Main, Suhrkamp Varlag, 1970), pp. 186 et 187.

46. Leonard BLOOMFIELD, Language (ouv, cite),, p. 20

47. R. G. van de VAN DE. wetenschapsteorie en linguistiek, Bruxelles, Labor, 1972, pp. 49 et suiv.; et ID. zur Theorie der linguistichen Forschung, Munich, Max Hueber Verlag, 1974, pp. 61 et suiv.